الأنباء
الثلاثاء 23 اغسطس 2011

القضية لفقت دفاعا عن السفير السوري

هايف: إجراءات «الداخلية» تعسفية أساءت للنيابة وتقريرها ضدي تشعّب وفسّر الكلام بشكل خاطئ

محمد هايف متحدثا في ديوانه مساء امس الاول (سعود سالم)

وصف النائب محمد هايف اجراءات وزارة الداخلية في طريقة التعامل معه بالتعسفية التي اساءت الى النيابة قبل ان تسيء له، معتبرا تقرير الداخلية حول القضية كان في غاية السوء وتفرع وتشعب كثيرا بها وفسر بعض الكلام بشكل خاطئ.

واكد أن القضية لفقت له انتصارا للسفير السوري الذي يقف مدافعا عن نظام البعث المجرم بحق الشعب السوري، واضعا علامة استفهام حول آلية ابلاغه واستدعائه الذي تم من خلال بلاغ وصل له في الساعة الثامنة للحضور الى النيابة في الساعة التاسعة، معلنا عن تحفظه على وكيل النيابة لكونه ابن شخص لديه معه خصومة في قضية اخرى مازالت تنظر امام المحاكم.

واعتبر النائب محمد هايف ان ما حدث في الآونة الاخيرة من تعسف في الاجراءات الحكومية وعدم العدالة في عدد من القضايا المماثلة دليل واضح على اختلال الموازين لدى الحكومة، مستغربا من الحكومة ووزارة الداخلية من عدم التحرك او اتخاذ اي اجراءات تجاه بعض الاشخاص الذين تعرضوا الى قادة دول مجلس التعاون ولم تحرك ساكنا تجاههم.

واشار ـ خلال لقاء مفتوح نظمه في ديوانه بمنطقة الفردوس ـ الى ان الاستجواب الذي قدم الى رئيس الوزراء كان يضم كل هذه الحوادث التي نراها اليوم ما يدل على ان الاتجاه السياسي في الدولة لايزال يسير في الطريق الخطأ، لافتا الى ان هناك من كفر ملك البحرين وتطاول على ملك المملكة العربية السعودية ولايزال يسرح ويمرح دون ان تتم محاسبته في الوقت الذي يتم متابعتي وتلفيق التهم لي جزافا لكوني وقفت ضد النظام السوري الذي جعل من سورية عاصمة ثانية لإيران.

وقال ان هذه القضية الملفقة بحقي جاءت انتصارا للسفير السوري الذي يقف مدافعا عن نظامه المجرم بحق الشعب السوري، مبينا أن جميع الشرفاء في العالم استنكروا ما يحدث في دمشق مطالبين بشار بالتنحي في حين يراد لنا ان نبقى دائما نغرد خارج السرب.

واكد هايف ان تقرير الداخلية كان في غاية السوء وتفرع وتشعب كثيرا في القضية وفسر بعض الكلام بشكل خاطئ، كما تمت محاسبتي على النية في طلب الفتوى، مستغربا من محاولة اتهامه على خلفية طلبه الاستفتاء في امر ما في حين ان هناك ادارة مختصة في وزارة الاوقاف بهذا الشأن.

ولفت الى انه رد وفند كل الشبهات التي تضمنها تقرير وزارة الداخلية الذي فسر وأول طلب الاستفتاء الى إساءة للعلاقات مع الدولة السورية من خلال إخافة السفير الذي قد يجعله هذا الامر يهرب من الكويت، مضيفا: الا ان الحقيقة غير ذلك فهو لايزال في الكويت الامر الذي يبين زيف هذا الادعاء.

> السياسة التي تمارسها الحكومة لا تولد إلا التأزيم والمصادمات والاحتقان السياسي مع ازدياد التفرقة والكيل بمكيالين مع أبناء الشعب

ووصف هايف الاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية في طريقة التعامل معه بالتعسفية التي لم يعهد بها من قبل، واضعا علامة استفهام حول آلية ابلاغه واستدعائه الذي تم من خلال بلاغ وصل له في الساعة الثامنة للحضور الى النيابة في الساعة التاسعة.

واعلن هايف عن تحفظه على وكيل النيابة لكونه ابن شخص لديه معه خصومة في قضية اخرى لا زالت تنظر امام المحاكم، مبديا رفضه واستغرابه من الاجراءات التعسفية التي مورست معه التي وصلت الى حد منعه من أداء الصلاة في وقتها.

واضاف ان النيابة في كثير من القضايا تدع حرية اختيار الوقت لمن وجهت له التهم، إلا ان هذه القضية اخذت منحى آخر، فتم استدعائي وكأني سأهرب من البلاد، كما كان التحقيق متعسفا وكانت الاجراءات التالية للتحقيق غير مناسبة حين طلب مني دفع الكفالة والاصرار عليها، معتبرا ما حصل اساءة للنيابة التي تعاملت مع هذه القضية تم التعامل فيها بشكل مخالف لما جرت عليه العادة في القضايا الاخرى.

واعتبر ان السياسية التي تمارسها الحكومة لا تولد إلا التأزيم والمصادمات والاحتقان السياسي مع ازدياد التفرقة والكيل بمكيالين مع ابناء الشعب، مبينا أن الحكومة لا تحرك ساكنا تجاه 25 مليون دينار دفعت كرشاوى في ظل وجودها، كما انها قامت بوضع شخص بمنصب وكيل وزارة في الاعلام يطبق سياسة خارجية في الكويت ومؤسساتها الرسمية لا تمثل رأي الشارع الكويتي.

وقال ان ما حدث معه كان بمنزلة هدية للنظام السوري الذي اظهر في تلفزيونه خبرا عاجلا عما جرى له في الكويت، متمنيا بمشيئة الله أن يسقط هذا النظام ويذهب الى سورية للحديث في تلفزيونها ضد هذا النظام. ولفت الى ان الحكومة لا تحاسب من تعرض لخادم الحرمين من اذناب ايران في الكويت ولا تعتبر الاساءة إليه وشتمه جريمة بل يكافأ ويقوم هذا الشخص بالسفر مع رئيس الحكومة في الوقت الذي تعتبر به الحديث عن سفير نظام مجرم يشكل جريمة امن دولة.

واشار الى ان العراق يشكل خطرا على الكويت، خاصة انهم شنوا حملة على الكويت ونحن نقوم بالافراج عن 9 سجناء عراقيين ويستضيف رئيس الحكومة احد رموز هذه الجماعات المتطرفة.

وقال ان سياسة رئيس الحكومة جعلت الكويت في موقف ضعيف امام الدول الاخرى نتيجة مكافأتها كل ما قامت بالضغط علينا، مضيفا حيث قامت الحكومة بالافراج عن من فجر وقام بأعمال اجرامية في الدولة وآخرهم السجناء العراقيون. وشكر هايف كل من سأل عنه من الأعضاء او من ابناء الشعب الكويتي والشيخ احمد الخليفة الذي تعامل برقي مع المتجمهرين المطالبين بالافراج عني، داعيا الى حسن التعامل مع الاحداث حتى لا تكون هناك اي مصادمات في المستقبل او كل ما من شأنه الاضرار بالمصلحة العامة.

الزلزلة يسأل الراشد عن معهد الكويت للأبحاث العلمية

يوسف الزلزلة

وجه النائب يوسف الزلزلة سؤالا برلمانيا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء علي الراشد جاء فيه: تقوم الإدارة العليا في معهد الكويت للأبحاث العلمية في محاولة منها للالتفاف على المادة الرابعة من القانون رقم 37 لسنة 2006 بشأن «قواعد المفاضلة بين المرشحين للترقية بالاختيار»، والتي تنص (حسب تدرج قانوني) على تفضيل من شغل منصباً إشرافيا أعلى باستغلال المادة 32 من نظام الخدمة المدنية الخاصة بقواعد الندب، وذلك عبر ندب الموظف/ الموظفة المراد ترقيته/ ترقيتها (على حساب موظف آخر مستحق) الى درجة وظيفية أعلى لفترة زمنية محددة، لتحقيق شرط الأسبقية في شغل المنصب الإشرافي الأعلى، وبالتالي تعيينه/ تعيينها بعد انتهاء سنة الندب في تلك الدرجة او المنصب بصفة أصلية وبذلك تضمن الإدارة العليا في معهد الكويت للأبحاث العلمية عدم إمكانية الموظف المتضرر من اللجوء الى القضاء، حيث ان الندب المؤقت هو من الإجراءات التي تقرها المحكمة الإدارية استنادا الى المادة 32 المشار إليها أعلاه من نظام الخدمة المدنية، فهل يجيز قانون او نظام الخدمة المدنية مثل هذا الإجراء؟

الرومي يستفسر من الشمالي عن التجاوزات في حسابات النواب

عبدالله الرومي

وجّه النائب عبدالله الرومي سؤالا برلمانيا الى وزير المالية مصطفى الشمالي جاء فيه: طالعتنا صحيفة «القبس» في عددها رقم 13732 الصادر في 20 الجاري بخبر مفاده ايداع مبالغ مالية كبيرة جدا تجاوزت عدة ملايين من الدنانير في حساب عضوين من أعضاء مجلس الأمة دون ان تلتزم البنوك المودعة لديها تلك الأموال بالتعليمات والإجراءات المصرفية الواجبة.

ولما كان هذا الخبر ينطوي على اساءة بالغة الى المؤسسة التشريعية وأعضائها وإلى الجهاز المصرفي في الكويت ويخل بالثقة بالأعمال المصرفية داخل البنوك.

لذا يرجى افادتي بالآتي:

1. هل قام اي من اعضاء مجلس الأمة في الفترة الأخيرة بإيداع المبالغ المالية محل النشر؟ وهل تأكدت البنوك من مصدر تلك الأموال حال ايداعها؟
2. هل اتبعت الإجراءات المصرفية والتعليمات الواجبة في تلك الايداعات ولذات المبالغ النقدية؟
3. هل تحققتم فور نشر الخبر من صحة المعلومات الواردة به؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن؟
4. ما الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي فور نشر هذا الخبر بصفته المشرف على الأعمال المصرفية للبنوك العاملة في الكويت؟

برجاء تزويدي بما تم في هذا الشأن.

جوهر يطالب بجلسة طارئة لإقرار قوانين محاربة الفساد

د.حسن جوهر

شدد النائب د.حسن جوهر على ضرورة تداعي اعضاء مجلس الامة للتنسيق والدعوة الى جلسة طارئة ومستعجلة لاقرار حزمة القوانين الخاصة بمحاربة الفساد وفي مقدمتها قانون الكشف عن الذمة المالية، معتبرا مثل هذا الاجراء اقل ما يمكن تقديمه كمسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية وامتثالا للصدى الشعبي الكبير الذي عبر عن غيرة المواطنين الكويتيين على بلدهم وحرصهم على حماية ثروات البلد وحرمة امواله العامة.

واضاف د.جوهر ان ما تناقلته المعلومات البنكية حول ارصدة بعض اعضاء مجلس الامة والتحويلات التي بلغت عشرات الملايين من الدنانير يجب ان تواجه بموقف صارم للحفاظ على سمعة السلطة التشريعية وتاريخ هذه المؤسسة الدستورية وتأمين مستقبلها كصمام امان وملاذ اخير للشعب الكويتي.

واعتبر د.جوهر التقاعس الحكومي النيابي في اقرار مثل هذه التشريعات الحضارية التي اصبحت ذات مرجعية امنية والمحاولات الماضية لوأدها وتأخيرها على مدى سنوات طويلة، دليلا قاطعا على النوايا المبيتة ضد هذه القوانين، وكشفت الاهداف الحقيقية والخبيثة لهذه المؤامرة.

وحيا د.جوهر كل الجهود المخلصة والعيون الساهرة والمستبصرة والضمائر الحية لكشف الحقائق وممارسة دورها الرقابي في حماية الاموال العامة والحفاظ على ما تبقى من هيبة الدولة في الوقت الذي تتباكى فيه الحكومة على الملاءة المالية والمشاكل الاقتصادية المرتقبة دون ان يهتز لها جفن ازاء مخططات النهب والصفقات السياسية.

معصومة: الحديث عن قضايا الفساد المالي يمسّ الكويت بكاملها وليس النواب فقط

د.معصومة المبارك

رأت النائبة د.معصومة المبارك أن ما أثير عن قضايا فساد مالي يمس الكويت بأكملها وليس النواب فقط، مطالبة البنك المركزي بأن يكون له موقف واضح ومقنع فيما يتعلق بهذه المعلومات التي جعلت الشبهات تحوم حول جميع اعضاء المجلس، مبينة ان كل نائب في مجلس الأمة اصبح مذنبا الى ان تثبت براءته نتيجة الفبركة التي رافقت نشر هذه المعلومات.

ودعت المبارك في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة الى الحزم في التعامل مع هذه القضية، كما دعت البنوك الى إحالة اي شبهات تحوم حول اي نائب الى النيابة العامة، سيما ان هناك عددا من القوانين التي تكافح الكسب غير المشروع، مشددة في الوقت ذاته على ان البنك المركزي يفترض ان يكون صمام الأمان في هذه القضية وبالتالي فإن التزامه الصمت امر لا يمكن ان يمر مرور الكرام.

وأوضحت ان الخطوة التالية الواجب على النواب اتخاذها في حال عدم اتخاذ إجراءات حاسمة من قبل «المركزي» او إحالة القضية الى النيابة العامة، هي الدعوة الى دور انعقاد طارئ من أجل مناقشة الموضوع وحماية سمعة المجلس والنواب على حد سواء. وذكرت ان هذه الاتهامات اصبحت مثل كرة الثلج التي تتسع باستمرار ولا ندري ما التطورات التي ستطرأ عليها، لأن هناك عملية انتقام من نواب لهم مواقف معينة، اصبحت تلبس عليهم التهم الجاهزة متوقعة ان يتزايد عدد المتهمين في قضية الـ 25 مليونا.

وحملت المبارك كلا السلطتين التشريعية والتنفيذية المسؤولية عن التأخر في إقرار التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد التي كان يجب ان تقر منذ سنوات طويلة، وخصوصا الحكومة التي وعدت بتقديم مقترحات اكثر نضجا وفقا للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وإلى الآن لم نر شيئا بعد ان كنا في اللجنة التشريعية قاب قوسين او ادنى من مناقشة ما لدينا من اقتراحات بهذا الخصوص.

وبينت ان الكويت متخلفة جدا فيما يتعلق بقوانين مكافحة الفساد والتي من شأنها حماية سمعة المؤسسة التشريعية والأعضاء بشكل عام، مشددة على ضرورة ان تكون الأولوية في دور الانعقاد المقبل لإقرار تشريعات مكافحة الفساد وألا يتم التطبيق بشكل مشوه لهذه القوانين بعد ان ترى النور.

النملان يقترح إنشاء مستشفى في محافظة الأحمدي

سالم النملان

قدم النائب سالم النملان اقتراحا برغبة جاء فيه: الاسراع في انجاز مستشفى كبير في مختلف التخصصات في محافظة الاحمدي وافتتاح العيادات الخارجية في الفترة المسائية في جميع ايام الاسبوع الى حين الانتهاء من إنشاء مستشفى جديد وفق منظور هندسي وحضاري.

بادي الدوسري في المستشفى العسكري

د.بادي الدوسري

ادخل النائب السابق د.بادي الدوسري المستشفى العسكري اثر وعكة صحية ألمت به.

ويرقد حاليا في المستشفى في الدور الثالث، الجناح الثاني، الغرفة الخامسة، حيث اجريت له الفحوصات الطبية اللازمة للاطمئنان عليه وهو يتماثل للشفاء باذن الله تعالى.

سلامات يابوسلمان وما تشوف شر.

الصواغ: تأخر مشروع بناء مستشفى جديد للعاملين بالقطاع النفطي أدى لتردي خدمات مستشفى شركة النفط

فلاح الصواغ

د. محمد البصيري

أوضح النائب فلاح الصواغ ان تأخر مشروع بناء مستشفى جديد للعاملين بالقطاع النفطي أدى إلى تردي خدمات مستشفى شركة نفط الكويت بالأحمدي، حيث ان عمر هذا المستشفى وصل إلى أكثر من 50 عاما وبطبيعة الحال يكون قدم مباني وأقسام المستشفى سببا رئيسيا لتردي الخدمات المقدمة للعاملين بالشركات النفطية المختلفة، وذلك لازدياد أعداد العاملين بالقطاع مقارنة مع تلك الأعداد قبل 3 أو 4 عقود أي خلال فترة الستينيات والسبعينيات مع وقتنا الحالي، حيث وصل عدد العاملين بالقطاع الى ما يزيد عن 30 ألف موظف.

هذا بالإضافة إلى أن مستشفى الأحمدي كان بالماضي مخصصا للعاملين بشركة نفط الكويت فقط ومع مرور الوقت أصبح جميع العاملين بالشركات النفطية كافة تقدم لهم جميع الخدمات الطبية بالمستشفى، مشيدا بجهود إدارة شركة نفط الكويت وإدارة مستشفى الشركة بالعمل على تحسين وتطوير خدمات المستشفى وذلك من خلال تجديد عدد من أجنحة المستشفى بأحدث الاجهزة والمعدات الطبية بما يقدم خدمات جيدة للمرضى وكذلك تجديد مباني بعض العيادات كعيادات العيون ومركز طب الأسنان إلا أن التعامل مع الأعداد الكبيرة والهائلة للعاملين بالقطاع النفطي بالإضافة إلى المتقاعدين وأولياء أمور العاملين العاملين الذين يقطنون بمناطق ومحافظات بعيدة عن مستشفى الشركة بالجهراء ومدينة الكويت إلى أن يتم الانتهاء من بناء مستشفى الشركة الجديد بالأحمدي خلال السنوات القليلة القادمة. وتابع قامت شركة نفط الكويت والشركات النفطية المختلفة خلال شهر مارس الماضي بإرسال بريد الكتروني من خلال شبكة الشركة لجميع العاملين وبالطلب منهم بتجديد وتحديث بياناتهم وبيانات أسرهم لتجديد تأمينهم الصحي، وكان المطلوب من خلال الإعلان تحديث البيانات لمن يريد أن يغير بياناته مما فهمه العديد من العاملين على انه يتم التحديث لمن يريد أن يغير الخدمات الصحية له ولأسرته سواء من المستشفيات الخاصة للتغيير لخدمات مستشفى الشركة أو العكس،

واضاف نطالب وزير النفط د.محمد البصيري بالنظر لهذا الموضوع بعين الاعتبار والعطف لأبنائه العاملين بالشركات النفطية المختلفة في هذا الشهر المبارك حيث يستحقون كل تقدير واحترام على جهودهم وعطائهم وبما ان الخطأ كان لعدم وضوح بيان الشركة بالطلب بتغيير البيانات ونمى الى علمنا أنه تم تمديد التأمين الصحي للعاملين الى سنتين بدلا من سنة.

وبذلك يكون قد خسر هؤلاء العاملون هذه الخدمات المقدمة لمدة سنتين بدلا من سنة.

وكذلك تسجيل عدد من الشركات الخاصة وبعض مسؤولي الأمن بوزارة الداخلية ما يؤدي إلى تواضع وتأخر وتردي الخدمات بالمستشفى مهما كان مستواها حيث يفوق العدد مستوى الخدمات بكثير.

واضاف قامت مؤسسة البترول بخطوة مشكورة خلال السنة الماضية بتسجيل عدد من العاملين لمن رغب منهم بذلك بنظام التأمين الصحي حيث يمكنهم الحصول على جميع خدمات الشركة حيث انخفض عدد العاملين المقدمة خدمات لهم، ومن ناحية أخرى ساهم ذلك أيضا في تنشيط الاقتصاد الوطني حيث تم تسجيل العديد من العاملين وعائلاتهم بنظام التأمين الصحي بحيث يتلقون علاجهم بجميع أو معظم المستشفيات الخاصة بالكويت الذي ساعد كذلك بعض

الفضالة: نستنكر الأفعال المشينة

صالح الفضالة

صرح رئيس منظمة برلمانيون ضد الفساد (KUTAC) صالح الفضالة بما يلي: لقد ألمنا جميعا ما تناولته وسائل الإعلام من صحف ومحطات فضائية ومواقع الكترونية ومواقع انترنت مختلفة حول تسلم بعض اعضاء مجلس الأمة لمبالغ كبيرة تصل الى 25 مليون دينار وتبين ان هناك لغطا كبيرا حول هذه المبالغ هل هي رشاوى ام هي أموال تم غسلها في الكويت، ونحن في المنظمة اذ نعلن استنكارنا لهذه الأفعال المشينة ونطالب الحكومة ممثلة بالبنك المركزي والنيابة العامة بالقيام بدورها المنشود إزاء هذا الفعل المشين وفي حالة اذا ما ثبت لدى الأجهزة المعنية ثبوتة الحال فلابد ان تتخذ كل الإجراءات القانونية تجاه من قام بهذه الفعلة المشينة وان تضع كل المعلومات امام الرأي العام حتى يستطيع ان يتخذ الموقف المناسب تجاه هذه الجريمة والتعدي على المال العام.

والمنظمة بودها ان تؤكد للرأي العام بانها نادت ومازالت تنادي نواب الأمة بإقرار حزمة من الإصلاحات التشريعية التي تغل يد كل من تسول له نفسه ان يعبث بمقدرات الأمة وذلك من خلال إصدار قوانين الشفافية والعمل على السرعة الممكنة بإصدار الاستراتيجية الوطنية التي أعدتها المنظمة بالتعاون مع رجالات الكويت والتي سلمت أخيرا الى القيادة السياسية.

ونحن في المنطقة نؤكد باننا سنتابع ما تؤول إليه الأمور حول هذا الاعتداء السافر على حرمة الاموال العامة منطلقين من قول رسولنا العظيم ﷺ «الساكت عن الحق شيطان اخرس».